

"شمس" يطلق مرصدا نصف سنوي لعمليات الهدم الاسرائيلية للمنازل والمنشآت الفلسطينية



القدس- صورة ارضيفية لآليات بلدية القدس وهي تهدم عمارة لعائلة جعابض ببلدة جبل الكر بحراسة الشرطة الاسرائيلية. تصوير : محمود عليان

صحيفة القدس

الثلاثاء

2/9/2020

ص 3

رام الله- غسان الكتوت- أطلق مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" مرصده نصف السنوي حول عمليات الهدم والصادرة والإخلاء والاستيلاء الإسرائيلية ضد منشآت الفلسطينيين، سواء الدينية أو السياحية أو الصناعية أو التجارية أو التعليمية أو الرسعية أو الزراعية، وبالتكيز على السكنية منها.

ويطلق "شمس" مرصده الأول في فلسطين، تحت عنوان (التقرير الرصد نصف السنوي حول عمليات الهدم الإسرائيلية ضد منازل ومنشآت الفلسطينيين من قبل "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة). واستند التقرير على منهجية الرصد اليومي من قبل طاقم وباحثي مركز "شمس"، والذين قاموا برصد وحصر الانتهاكات الإسرائيلية ضد المنشآت الفلسطينية خلال الفترة 01/01/2019- 01/01/2020 في كافة محافظات الضفة الغربية، بما يراعي غابات إصاار هنا الرصد نصف السنوي، ومن لم العمل على تحليل البيانات وتفكيكها وإخراجها على شكل جداول ورسوميات بيانية، وفقا لمخاطرة مؤشرات تحليلية كمية ونوعية شاملة.

ويتركز المؤشر الأول على التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم والإخارات رصداً لتأطيق الاستهداف، إذ جاءت محافظات القدس، والخليل، وأريحا والأغوار، وبيت لحم في ذروة الاستهدافات، وهي المحافظات المستهدفة بشكل أكبر في خطط الضم الإسرائيلية.

فيما ركز المؤشر الثاني على دلالة الانتهاكات وزمنية الاستهداف وفقاً للأشهر، إذ شكّل شهر (05) أعلى شهر في الإخارات بعدد (376) إخطاراً، أما شهر (07) فقد جاء الأعلى من حيث عمليات الهدم التي وصلت فيه إلى (9٠) عملية مع الإشارة إلى أن كل عملية تضمنت منتهلة أو عدة منشآت، ما يشير إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية ستتصاعد في أواخر الأيام بوجرة متزايدة. أما المؤشر الثالث فقد استعرض نسبة الأطفال الشردين نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية للحد في السكن من مجموع السكان الشردين، والذين بلغوا بلا مؤثر والتي بلغت (2٠٤) وفق العينة.

ويتركز المؤشر الرابع على النساء كمنتهدة أساسية في العمليات الإسرائيلية وتأثير مؤشرات الهدم برصد عدد منشآت التي تم هدمها أو مصادرتها وتملكها لساء، والتي بلغت (٠٦) من مجموع المنشآت المستهدفة بصفتها منازل.

واستعرض المؤشر الخامس نوع المنشآت المستهدفة سواء السكنية (بيوت، غرف من الطوب، خيام، برصكات، كرفانات، غرف خشبية)، أو بقية المنشآت الزراعية والتجارية والصناعية والسياحية والدينية، والتي لوحظ تنوع هائل فيها، إذ شملت المستهدفات مساجد ومصليات ومساكن مجالس قروية ومدارس ومنتزهات وحدائق ومعامل سيارات وحظائر للماشية وأبار مياه ومشروعاً للطاقة الشمسية ومراكز للتعامل مع فيروس كورونا.

ولوحظ أن الغالبية العظمى من المنشآت المستهدفة هي مساكن نسبة بلغت 2٧٪ من مجموع الاستهدافات الإسرائيلية ومجموع (٣٣٦) عملية هدم، فقد توزعت عمليات الهدم جغرافياً على النحو التالي: القدس (9٠)، الخليل (٤٠)، أريحا والأغوار (٣٩)، بيت لحم (٤٠)، نابلس (٦٦)، رام الله (٤٤)، جنين (٥٥)، طوباس (٥٥)، طولكرم (٤٤)، سلفيت (٣).

أما توزيع الإخارات بالهدم أو الصادرة أو الإخلاء أو وقف البناء فقد كانت كما يلي، القدس (٦٧٦)، الخليل (٨٥)، أريحا والأغوار (١٣)، بيت لحم

(٥٤)، نابلس (٩)، رام الله (١١)، جنين (٧)، طوباس، طولكرم (١)، سلفيت (٥٤)، قلقيلية (٦).
أما المنشآت السكنية المستهدفة وفقاً لنوعها فهي: بيوت (١٦٩)، غرف سكنية (٣٩)، خيام سكنية (١٩)، برصكات سكنية (٤٤)، كرفانات سكنية (١٦)، غرف خشبية سكنية (٤٤)، أما المنشآت المستهدفة وفقاً لنوعها، فهي: محلات (٢٨)، منشآت سياحية (٤٤)، غرف زراعة (٣٨)، مدارس (٥)، معامل سيارات (٤)، مجالس قروية (٣)، حظائر للماشية (٣٤)، ابار مياه (٦٦)، جدران استنادية (١٨)، مخازن (٧).

للمؤشر السادس رصد وتحليل حجج الهدم الإسرائيلية والمحاولات الحديثة لشرعة الجريمة ضد المنشآت الفلسطينية، إذ احتلت حجة البناء بدون ترخيص في مناطق (٤) حصة الأسد بنسبة بلغت ٨٩٪ من حجج الانتهاكات الإسرائيلية، وقد استخدمت في حالات أخرى حجج غريبة مثل الإطالة على المسجد الأقصى كمبرر للهدم فضلاً عن استخدام جريمة الهدم التي يجرمها القانون الدولي ويصنفها كجريمة حرب كعقوبة جماعية ضد منشآت أهالي الفلسطينيين المستهدفين ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

أما المؤشر الأخير فقد ركز على "الهدم الذاتي" والإصمان في القهر وإجبار الفلسطينيين بأنفسهم على هدم منشآتهم وفي مقدمتها منازلهم تحت طائلة التهديد والفرمانات الباهظة، إذ بلغ عدد المنشآت التي أجبرت المنظمة الاستعمارية بالتدخل بين الحكام والهيئات المحلية وقوات شرطة وجيش الاحتلال أصحابها على هدمها (٣٥) منشأة.

وقد لاحظ فريق رصد مركز "شمس" أن عمليات الهدم الذاتي يمكن ترتيبها تصاعدياً وفقاً لقرتها أو بعدها من المسجد الأقصى في البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، إذ تركزت العمليات في حي جبل الكر وانخفضت بتباعدها عن الحرم القدسي، وصولاً إلى أذن عمليات هدم ذاتي في بلدة أبو ديس.

هذا وقد شمل التقرير الرصدي إطاراً أدياً استعرض فيه فريق مركز "شمس" ماعية الحد في السكن وترابطه مع بقية الحقوق، مثل الحد في العمل وفي الصحة وفي الضمان الاجتماعي وفي الانتخاب وفي الخصوصية وفي التعليم وفي السلامة الجسدية وفي الصحة النفسية، ومن لم جرى استعراض مسألة الحد في السكن في التشريعات الوطنية والدولية وبالذات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي والفاقية القضاء على كافة أشكال التعزيز العنصري والفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والفاقية حقوق الطفل وغيرها، كما ركز التقرير الرصدي على سرية هدم منازل الفلسطينيين الأصليين، لارتكازاً على قانون انتدافي ملغى من قبل "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال، والتمامي في شرعة الجريمة، وعلى الهدم كجريمة حرب وعلى الهدم كعقوبة جماعية مجرمة دولياً وأقر التقرير مساحة من النظر الأدبي للخطة الأمريكية للزعومة للسلام "صفحة القرن" ووطنها للقانون الدولي في الخاصة باعتبارها مسؤولة بشكل مباشر عن تزايد دلجة الانتهاكات ضد منشآت الفلسطينيين ومحاولات شرعتها بعد ما أقرته من خطط إسرائيلية للضم وما منتهه من ضوء أخضر لانتهاك القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرض عنيف لنظر القوة.

ويحدث التقرير في التناقض بين غياب الرباط القانوني أو السياسي للولايات المتحدة بفلسطين ومع ذلك حضور التدخل، وألحد الرصد في ختامه بتعديل تفصيلي لكل الانتهاكات خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠ مع تفصيل بأسماء المواطنين أو الجهات التي جرى انتهاك حقها نتيجة العمليات الإسرائيلية ضد منشآت الفلسطينيين، سواء كانت هدماً أو استيلاءً ومصادرة أو إخلاء أو إخطارات.